

قبل استقطاع 1,3 مليار دينار لاحتياطي الأجيال القادمة

«الأنباء» تنشر نتائج موازنة 2016.. بعجز 5 مليارات دينار

■ 18 مليار دينار إجمالي المصروفات العامة بموازنة 2016/2015.. و46% تراجع الإيرادات العامة لتسجل 13 مليار دينار مقارنة بالعام الماضي

محمود فاروق - أحمد موسى

قدرت بيانات الحساب الختامي لموازنة العام 2016/2015 التي حصلت عليها «الأنباء»، أن عجز الموازنة بلغ 5 مليارات دينار وذلك قبل استقطاع نحو 1,3 مليار دينار التي تشكل 10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة، ويعد أن وصل إجمالي المصروفات العامة نحو 18,3 مليار دينار، والإيرادات نحو 13 مليار دينار.

وأفادت البيانات بان إجمالي الإيرادات العامة للعام بلغ 13 مليار دينار بنهاية العام المالي الماضي (الذي انتهى في 31 مارس 2016)، مع الأخذ بالاعتبار أن إجمالي العجز الذي منيت به الميزانية جاء قبل استقطاع نحو 1,3 مليار دينار التي تشكل 10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

وأظهرت البيانات أن متوسط سعر برميل النفط خلال العام المالي الماضي بلغ نحو 40 دولارا للبرميل، فيما تراجع متوسط سعر البرميل بشكل حاد خلال الربع الأخير من العام المالي الماضي إلى أقل من 23 دولارا للبرميل.

وأشارت البيانات إلى أن إيرادات العامة سجلت تراجعاً حاداً بلغت نسبتته 46% بنهاية العام المالي الماضي، مقارنة مع بيانات العام المالي 2015/2014، وذلك على وقع انهيار أسعار النفط منذ يونيو 2014، حيث تراجعت الأسعار بنسبة 70% منذ أعلى مستوى وصلت له حين تخطت 100 دولار للبرميل.

وأوضحت البيانات أن إجمالي الإيرادات الفعلية خلال الربع الثالث من العام 2016/2015 هوت إلى 3 مليارات دينار فقط، حيث شكلت



الكويت تسجل عجزاً في ميزانيتها للسنة الثانية على التوالي

متوسط سعر برميل النفط أقل من 23 دولاراً في الربع الأخير

الإيرادات غير النفطية سجلت 300 مليون دينار بالربع الثالث

الإيرادات النفطية منها نحو 90% لتبلغ 2,7 مليار دينار، فيما بلغت الإيرادات غير نفطية 300 مليون دينار بالربع الثالث من العام المالي الماضي.

المصروفات الفعلية وذكرت البيانات أن جملة المصروفات الفعلية خلال الربع الثالث من العام المالي الماضي بلغت نحو 3,3 مليارات دينار لتبلغ بذلك عجز الموازنة بالربع الثالث والخميس في 31 مارس الماضي نحو 600 مليون دينار بعد احتساب المبلغ المخصص لصندوق الأجيال القادمة الذي يمثل 10% من إجمالي الإيرادات في تلك الفترة.

وفي الربع الأخير اوضحت البيانات أن إيرادات الموازنة بلغت نحو 3,3 مليارات دينار، لتسجل ارتفاعاً بنحو 10% عن إيرادات تبلغ نحو 7,4 مليارات

الدينار، مقابل مصروفات بقيمة 18,9 مليار دينار، ليبلغ بذلك عجز الموازنة المقرر للعام المالي الجديد 12,2 مليار دينار بعد اقتطاع 700 مليون دينار من الإيرادات تشكل احتياطي الأجيال القادمة.

واعتمدت الحكومة وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي، سعيًا منها للخروج التدريجي من دائرة الإنتاج المباشر، عن طريق خصخصة المشاريع المملوكة للدولة مثل المطارات والموانئ وبعض مرافق مؤسسة الجترول. واشتملت الوثيقة على خطة تتضمن فرض ضريبة 10% على أرباح الشركات، إضافة إلى أخرى على القيمة المضافة ونسبتها 5%. وأكدت الوثيقة أنه إذا ارتفعت أسعار النفط ووصلت إلى مستويات 100 دولار فإن برامجها المستهدفة.

الدينار، مقابل مصروفات بقيمة 18,9 مليار دينار، ليبلغ بذلك عجز الموازنة المقرر للعام المالي الجديد 12,2 مليار دينار بعد اقتطاع 700 مليون دينار من الإيرادات تشكل احتياطي الأجيال القادمة. واعتمدت الحكومة وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي، سعيًا منها للخروج التدريجي من دائرة الإنتاج المباشر، عن طريق خصخصة المشاريع المملوكة للدولة مثل المطارات والموانئ وبعض مرافق مؤسسة الجترول. واشتملت الوثيقة على خطة تتضمن فرض ضريبة 10% على أرباح الشركات، إضافة إلى أخرى على القيمة المضافة ونسبتها 5%. وأكدت الوثيقة أنه إذا ارتفعت أسعار النفط ووصلت إلى مستويات 100 دولار فإن برامجها المستهدفة.



إعلان توزيع الأرباح النقدية عن السنة المالية 2015

يسر مجلس إدارة شركة مشاريع الكويت القابضة (ش.م.ك.ع.)، أن يعلن عن توزيع الأرباح النقدية للسادة المساهمين المستحقين لها عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والتي أقرتها الجمعية العامة العادية في اجتماعها المنعقد يوم الأربعاء الموافق 2016/3/30.

سوف تقيد الأرباح النقدية في حسابات السادة المساهمين يوم الثلاثاء الموافق 2016/4/5 لن أعطوا منهم تعليمات بذلك الى الشركة الكويتية للمقاصة، كما سوف توزع الشركة الكويتية للمقاصة شيكات الأرباح النقدية لباقي المساهمين اعتباراً -أيضاً- من يوم الثلاثاء الموافق 2016/4/5.

يرجى من السادة المساهمين الكرام تقديم أصل البطاقة المدنية لدى مراجعتهم الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - بمقرها الكائن في برج أحمد، شارع الخليج العربي، الدور الخامس.

مجلس الادارة

البيانات المالية وتقارير مراقبي الحسابات لبنك وربة (ش.م.ك.ع.)

بنك وربة ش.م.ك.ع.		بنك وربة ش.م.ك.ع.	
بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015		بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2015	
2015	2014	2015	2014
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
1,000	115	3,845	6,098
(119)	(316)	133,355	122,590
(636)	(681)	543,794	388,159
(769)	(1,438)	68,661	53,000
(742)	(877)	15,127	15,340
(671)	(877)	4,949	3,083
230	201	6,336	6,535
1,345	1,602	594,805	776,107
1,802	3,905		
2,154	(618)		
37,769	(9,851)	244,333	153,086
(158,540)	(171,933)	433,465	346,092
(1,786)	(1,098)	6,029	3,762
91,247	87,983	683,827	502,940
87,373	99,230		
724	(1,409)		
58,941	2,304		
(32,030)	(7,690)	92,280	91,865
17,299	20,326	433,465	346,092
-	9,740	6,029	3,762
(1,443)	(851)	683,827	502,940
630	769		
1,882	2,042		
1,092	1,522		
(12,660)	25,858		
46,281	28,162		
81,355	53,193		
127,636	81,355		
(3,387)	(2,976)		
(1,345)	(1,345)		
(8,373)	(8,373)		
(585)	(585)		
1,000	1,000		
(585)	(585)		
1,000	415		
(347)	92,280		
(5,488)	90,645		
115	115		
1,105	1,105		
115	1,220		
(8,373)	91,865		
1,000	1,000		
(33)	(9)		
(42)	(42)		
1,000	1,000		
0.12	1.09		



بنك وربة WARBA BANK

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يسرني بالاتصال عن نفسي وبنيّة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة والأمانة التنفيذية، أن تقدم لكم التقرير السنوي الخامس لبنك الذي يتضمن نتائج أعمال البنك وبياناته المالية المدققة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 وأهم النشاطات والبرامج التي تحققت خلال العام الماضي على مختلف الأصعدة.

يواصل بنك وربة تطبيق خطته الاستراتيجية متوسطة الأجل (2015-2017) التي بنيت على جملة أهداف أخذت في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية المشعبة التي يواجهها الاقتصاد العالمي وسبباً لمنطقة الخليج العربي في ظل العجز الحاد في أسعار النفط، وقد أثبتت هذه الخطّة صلابتها البنوية لتحتية للبنك وقدرته على المنافسة، كما بلورت مكانته بين البنوك الإسلامية المتواجدة في السوق المحلي الأمر الذي دفعنا إلى الثقة والاصرور على تحقيق أهداف مستدامة أكثر وبشكل حادّ لنا لبذل المزيد من الجهود في سبيل بلوغ بنك وربة المكانة التي نبتش.

هذا وقد أثمرت أعمال البنك خلال 2015 ببطور الله ثم بجهود إخواني أعضاء مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي والموظفين عن تحقيق أرباح صافية بلغت مليون دينار كويتي مقارنة مع 115 ألف دينار كويتي في العام 2014، ولم يبلغ 770 ألفاً، كما نصح إجمالي موجودات البنك بنسبة 30% لتصل إلى 776 مليون دينار كويتي مقارنة بـ 594 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2014، وذلك بفضل استراتيجية المخاطر المتوازنة التي نساعد على النمو المعتدل في المحفظة التمويلية واستثمارية مع المحافظة على جودة الأصول، كما زادت المحفظة التمويلية للبنك بنسبة 40% لتبلغ 543.8 مليون دينار في نهاية عام 2015 مقارنة مع 388 مليون دينار كويتي كما في نهاية عام 2014.

وفي ظل الاضطرابات السياسية والاقتصادية الحاصلة على المستويين الإقليمي والعالمي والتي تدفع وكالات التصنيف الدولية إلى المزيد من التخطّط في منح التصنيفات، للمؤسسات المالية والبنوك فضلاً عن قصر عدد سنوات البنك التشغيلية، فقد حصل بنك وربة خلال عام 2015 على أول تصنيف إئتماني له من قبل وكالة الائتمانية Moody's Investors Service التي منحت تصنيفاً Baa2/Prim-2 للدولار والعملية المحلية والعملية الأجنبية مع نظرة مستقبلية مستقرة، الأمر الذي يعزز ثقة العميل ويحسّن المستثمرين الواعدين الذين ينظر إلى بنائنا.

وعلى صعيد نشاطات فروع الأعمال، تسعى المجموعة المصرفية إلى توسيع تواجدها وتبشّير فروع البنك مغربيّاً، حيث تمكّننا من بلوغ حجم من نهاية العام 2015 انتاج فروع من محافظة الأحمدية ليصبح بنك وربة متواجداً في مختلف محافظات دولة الكويت من خلال تنمية أفرع، مما ساعدنا في تعزيز الجهد لتلبية مختلف احتياجات العملاء مع الأخذ بعين الاعتبار توسيعاً وتعميراً للمعاملات من خلال مواصلة التحسينات عبر القنوات الإلكترونية وتطوير منتجات جديدة.

وأخيراً يخص مجموعة تمويل الشركات، فإننا نعمل بالتوازي مع استراتيجية البنك على الإستثمار في تنوع محفظة التمويلية من خلال تمويل كافة القطاعات بما فيها الصناعي والعقاري والتجاري والخدمات والنفط والغاز والمقاولات وغيرها. وكذلك التركيز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما يخص بنك وربة على جودة أصولك من خلال توظيف جزء من تلك الأصول في محفظة متنوعة من الإستثمارات بما فيها الإستثمار في الصكوك وإقتناص الفرص التجارية الجديدة والمقابلة للمخاطر محلياً ودولياً الإستثمار فيما تحققه عملاء قوية من شأنها دعم النمو المستقبلي للبنك وتعزيز قدرته التنافسية ورفع حصته في سوق الصكوك الإسلامية التي تنبئ في الآونة الأخيرة بولاً متزايداً ومتنامية شديداً.

وهذا وإن أشيد بجهود طاعات البنك المتمثلة الفعالة والإيجابية وكذلك العنصر البشري الذي يعتبر ركيزة أساسية ومحفظة التفاضل مع كافة شرائح عملاء البنك من الأوفياء والشركاء والتجارب والمؤسسات المختلفة وكذلك مع التكاليف عن المشاريع المتوسطة والصغيرة وتبنيها بقدرة الدمع لها والعمل على كسب ثقتها فضلاً عن دعم المساهمات والمساهمة الاجتماعية التي تعود على مجتمعنا بالمفائدة.

كما لا يفوتني أن أوجه إلى أن البنك مستمر بشكل جد في سياسته في إستقطاب الكوادر الوطنية الواعدة في مختلف القطاعات والحرص على تدريبهم ليرتقوا الرخايز الأساسية لتعزيز مسيرة النمو التي يشهدها البنك وذلك إيماناً بأهمية العنصر البشري والارتقاء بدعم العمالة الوطنية وخلق وظائف لجيل الشباب وبالتالي دعم المجتمع الكويتي وتوجيهه بفرص عمل متميزة.